

والحرية والملك التام والنصاب فتى
 انتفى شرط من ذلك فلا وجوب وإنما غرض
 التجارة تحت الركة فيها بالشرائط المذكورة
 سابقا في الامتنان والتجارة على التقليد
 في المال لغرض الربح **فصل**
وأول نصاب لابن خمس وفيها ستة أو خمسة
 ضان لها سنة ودخلت في الثانية أو ثلثية
 معز لها سنتان ودخلت في الثالثة
 وقوله ولا عشر سنتان ولا خمسة عشر
 ثلاث سنياه ولا عشرين أربع سنياه ولا
 خمسين بنت مخاض من الإبل وفي

أول نصاب لابن خمس وفيها ستة أو خمسة
 ضان لها سنة ودخلت في الثانية أو ثلثية
 معز لها سنتان ودخلت في الثالثة
 وقوله ولا عشر سنتان ولا خمسة عشر
 ثلاث سنياه ولا عشرين أربع سنياه ولا
 خمسين بنت مخاض من الإبل وفي

قوله وفي عشر شاتان أي انما عدل في هذا النصاب
 رؤس المالك والعقد الذي وجب وأهروض الإبل في
 ذكر ضرر المالك وفي وجوب اجزا واحد من الشياه ضرر
 بالعتاة برماوي

بثلاثة شرائط ان يكون ممرا رعا اي يمسسه
 الادميون فان بنت بنفسه محل ما أو مورا فلا
 ركة فيه وان يكون فوتا مدحرا أو سبق قريبا
 بيان المققات وخروج بالقوت حال ايقنات
 من الامزار نحو الكون وان يكون نصابا وهو
 خمسة أو سق لا تسر عليها ولا بعض النسخ
 وان يكون خمسة أو سق باسقاط نصاب
 وأما الثمار فتجب الركة في تسعين منها
 ثمن الثمار ثمن الكرم والمراذف من
 الثمرتين التمر والزبيب وشرايط وجوب
 الركة فيها أي الثمار أربع فصلا الاسلام

بثلاثة شرائط ان يكون ممرا رعا اي يمسسه
 الادميون فان بنت بنفسه محل ما أو مورا فلا
 ركة فيه وان يكون فوتا مدحرا أو سبق قريبا
 بيان المققات وخروج بالقوت حال ايقنات
 من الامزار نحو الكون وان يكون نصابا وهو
 خمسة أو سق لا تسر عليها ولا بعض النسخ
 وان يكون خمسة أو سق باسقاط نصاب
 وأما الثمار فتجب الركة في تسعين منها
 ثمن الثمار ثمن الكرم والمراذف من
 الثمرتين التمر والزبيب وشرايط وجوب
 الركة فيها أي الثمار أربع فصلا الاسلام

قوله وفي عشر شاتان أي انما عدل في هذا النصاب
 رؤس المالك والعقد الذي وجب وأهروض الإبل في
 ذكر ضرر المالك وفي وجوب اجزا واحد من الشياه ضرر
 بالعتاة برماوي